

الدرس الثالث عشر

(المتن)

وهكذا الأمر عندهم سواء، لا فرق بين الخلق والأمر، ولا فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحذور، ولكن المشيئة اقتضت أمره بهذا ونهيه عن هذا، من غير أن يقوم بالمأمور صفةً تقتضي حسنه، ولا بالمنهي عنه صفةً تقتضي قبحه.

ولهذا الأصل لوازمٌ فاسدةٌ، وفروعٌ كثيرةٌ.

(الشرح)

وهذا فرع على للمسألة السابقة؛ لأنهم ينكرون أن يكون القبح والحسن عقلياً، فالأشاعرة يقولون فقط بإثبات القبح والحسن الشرعي، ولا يجعلون للعقل مدخل في التقيح والتحسين، ونقيضهم تماماً المعتزلة الذين يجعلون التقيح والتحسين عقلي محض، وأهل السنة والجماعة يجعلون مناط التقيح والتحسين إلى العقل والشرع معا على وجه لا تعارض فيه.

(المتن)

وهؤلاء غالبهم لا يجدون حلاوة العبادة ولا لذتها، ولا يتعمون بها، ولهذا يسمون الصلاة والصيام والزكاة والحج والتوحيد والإخلاص ونحو ذلك تكاليف، أي: كلفوا بها، ولو سمي مدعي محبة ملك الملوك أو غيره ما يأمره به تكليفاً لم يعد محبا له. وأول من صدرت عنه هذه المقالة: الجعد بن درهم.

(الشرح)

تسرب مصطلح (التكليف)، و(المكلف)، هذا التعبير حتى صار دارجاً على الألسن للتعبير عن الأوامر الشرعية فيقال، مثلاً: الأحكام التكليفية خمسة وهذا ليس تعبيراً شرعياً في الواقع؛ لأن كلمة (التكليف) تدل على نوع ثقل وإلزام وأنه يعمل على مضض، وليس في كتاب الله إثباته، بل الذي في كتاب الله ذكر نفيه، كقول الله تعالى: **{ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا }** [البقرة: ٢٨٦]، **{ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا }** [الطلاق: ٧].

فلا يأتي التكليف في كتاب الله إلا منفيًا، ولم يسم الله تعالى ولا رسوله ﷺ الأوامر الشرعية تكاليفات، لكن لما كان المصنفون في علم أصول الفقه ممن تأثروا بعلم الكلام شاعت هذه الكلمة بينهم، ومراده رحمه الله أن هذا الصنف لا يجد لذة للعبادة؛ لأنه إذا كان لا يعتقد وجود حكمة لها ومنفعة فإنه يؤديها من باب الخضوع

الأعمى، لا أقل ولا أكثر، بخلاف المؤمن الذي يؤدي العبادة امتثالاً وخضوعاً لله تعالى ورجاءاً لثوابها وحصول نفعها وإدراكاً لحكمتها ومقاصدها، فهذه العبادات تترك أثراً في النفس وحلاوة في القلب ولها آثار دنيوية عاجلة فضلاً عن الآثار الأخروية.

(المتن)

الصف الثاني: القدرية النفاة، الذين يثبتون نوعاً من الحكمة والتعليل لا يقوم بالرّب ولا يرجع إليه، بل يرجع لخض مصلحة المخلوق ومنفعته، فعندهم: أن العبادات شرعت أثماناً لما يناله العباد من الثواب والتّعيم، وأنها بمنزلة استيفاء الأجير أجره. قالوا: ولهذا يجعلها سبحانه وتعالى عوضاً، كقوله: **{وَوُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}**، **{هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}** [الأعراف: ٤٣].

{ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}، **{إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ}**، وفي الصحيح: **{إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوفِّيكُمْ بِهَا}** (١).

(الشرح)

المعتزلة يجعلون الباء في قوله: **{بِمَا كُنْتُمْ}** باء المعاوضة، فيثبتون نوعاً من الحكمة، لكن الحكمة التي يثبتونها أن هذه العبادات ثمن مقابل الجنة، عوض.

(المتن)

قالوا: وقد سماها جزاءً وأجرًا وثواباً لأنه شيء يثوب إلى العامل من عمله، أي: يرجع إليه. قالوا: ويدل عليه الموازنة، فلولا تعلق الثواب بالأعمال عوضاً عليها لم يكن للموازنة معنى. وهاتان الطائفتان متقابلتان:

فالجبرية: لم تجعل للأعمال ارتباطاً بالجزاء البتّة، وجوّزت أن يعذب الله من أفنى عمره في الطاعة، ويُنعّم من أفنى عمره في مخالفته، وكلاهما سواء بالنسبة إليه، والكل راجع إلى محض المشيئة.

والقدرية: أوجبت عليه سبحانه وتعالى رعاية المصالح، وجعلت ذلك كله بمحض الأعمال، وأن وصول الثواب إلى العبد بدون عمله فيه تنقيص باحتمال منّة الصدقة عليه بلا ثمن، فجعلوا تفضّله سبحانه وتعالى على عبده بمنزلة صدقة العبد على العبد، وأن إعطائه ما يعطيه أجره على عمله، أحبّ إلى العبد من أن يعطيه فضلاً منه بلا عمل. ولم يجعلوا للأعمال تأثيراً في الجزاء البتّة.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

والطائفتان منحرفتان عن الصراط المستقيم، وهو: أن الأعمال أسباب موصلة إلى الثواب، والأعمال الصالحات من توفيق الله وفضله، وليست قدراً جزائياً وثوابه، بل غايتها إذا وقعت على أكمل الوجوه أن تكون شكراً على أحد الأجزاء القليلة من نعمه سبحانه وتعالى، فلو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم، وتأمل قوله تعالى: **{وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}** مع قوله صلى الله عليه وسلم: **«لن يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله»**^(١). تجد الآية تدل على أن الجنان بالأعمال، والحديث ينفي دخول الجنة بالأعمال، ولا تنافي بينهما؛ لأن توارد النفي والإثبات ليس على محل واحد، فالمنفي بآء الثمينة واستحقاق الجنة بمجرد الأعمال، ردّاً على القدرية الجوسية التي زعمت أن التفضل بالثواب ابتداء متضمن لتكدير الأمة.

(المتن)

والباء المثبتة التي وردت في القرآن هي بآء السببية، ردّاً على القدرية الجبرية الذين يقولون: لا ارتباط بين الأعمال وجزائها، ولا هي أسباب لها، وإنما غايتها أن تكون أمانة.

(الشرح)

لا تعارض بحمد الله بين النصوص: **{وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}** ليست بآء المعاوضة وليست بآء الثمينة ولا المقابلة، وإنما هي بآء السببية، ولباء في قوله صلى الله عليه وسلم: **(لن يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله)**^(٢) ليست بآء السببية، بل هي بآء الثمينة والمعاوضة؛ لأن الأعمال لا يمكن أن تكون مكافئة للجنة، فإن نعيم الجنة لا يكافئه شيء مهما عمل من العمل، ولو قوبلت أعماله من أول عمره إلى آخره بنعيم الجنة لما بلغت شيئاً، ولكن يدخل الإنسان الجنة برحمته.

قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمديني الله برحمته، فكيف بمن دونه؟ فلا تعارض إذاً. وبه يتبين بطلان الطريقتين، طريقة الجبرية نفاة الحكمة والتعليل الذين لا يجعلون للأعمال أثراً في دخول الجنة، وإنما هي مجرد أمانة؛ لا اعتقادهم أن العباد مجبورين. ولا طريقة القدرية الذين يوجبون على الله **عَلَيْهِ** أن يثيب الطائع ويعاقب العاصي وينكرون الشفاعة، ويجعلون هذا واجبا على الله لا يجوز عليه خلافه، وأن ذلك مستحق للعابد من باب المقابلة والمجازاة.

(المتن)

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٤)، ومسلم (٢٨١٦).

(٢) سبق تخريجه.

والسنة النبوية هي: أن عموم مشيئة الله وقدرته لا تنافي ربط الأسباب بالمسببات وارتباطها بها. وكل طائفة من أهل الباطل تركت نوعاً من الحق، فإنها ارتكبت لأجله نوعاً من الباطل، بل أنواعاً، فهدى الله أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه.

الصنف الثالث: الذين زعموا أن فائدة العبادة رياضة النفوس واستعدادها لفيض العلوم والمعارف عليها، وخروج قواها من قوى النفس السبعية والبهيمية، فلو عطلت العبادة لالتحقت بنفوس السباع والبهائم، فالعبادة تخرجها إلى مشابهة العقول، فتصير قابلةً لانتقاس صور المعارف فيها. وهذا يقوله طائفتان:

إحدهما: من يقرب إلى الإسلام والشرائع من الفلاسفة القائلين بقدوم العالم وعدم الفاعل المختار. والطائفة الثانية: من تفلسف من صوفية الإسلام ويقرب إلى الفلاسفة، فإنهم يزعمون أن العبادات رياضات لاستعداد النفوس للمعارف العقلية ومخالفة العوائد. ثم من هؤلاء من لا يوجب العبادة إلا بهذا المعنى، فإذا حصل لها ذلك بقى متحيراً في لفظ أوراده والاشتغال بالوارد عنها.

ومنهم: من يوجب القيام بالأوراد وعدم الإخلال بها، وهم صنفان - أيضاً -:

أحدهما: من يقول بوجوبها حفظاً للقانون، وضبطاً للناموس.

والآخرون: يوجبونها حفظاً للوارد، وخوفاً من تدرج النفس بمفارقتها إلى حالتها الأولى من البهيمية. فهذه نهاية أقdamهم في حكمة العبادة وما شرعت لأجله.

ولا تكاد تجد في كتب المتكلمين على طريق السلوك غير طريق من هذه الطرق الثلاثة، أو مجموعها.

(الشرح)

الصنف الثالث، زعموا أن فائدة العبادة مجرد رياضة النفوس وتميئتها لاستقبال العلوم والمعارف؛ لأنها إذا لم تتم بالعبادة لم تصل إلى درجة من التهذيب تنتقش فيها المعارف والعلوم التي يدعوها، وقد قسمهم تقسيمات متفاوتة، منهم من يقرب من أهل الإسلام ومنهم من يبعد عن المسالك الثلاث مسالك الجبرية والقدرية والفلاسفة هي التي توجد في كتب المتكلمين.

(المتن)

والصنف الرابع: هم القائلون بالجمع بين الخلق والأمر، والقدر والسبب، فعندهم أن سرّ العبادة وغايتها مبني على معرفة حقيقة الإلهية، ومعنى كونه سبحانه وتعالى إلهاً: أن العبادة موجب الإلهية وأثرها

ومقتضاها، وارتباطها كارتباط متعلق الصفات بالصفات، وكارتباط المعلوم بالعلم، والمقدور بالقدرة، والأصوات بالسَّمع، والإحسان بالرحمة، والعطاء بالجود.

ف عندهم: من قام بمعرفتها على نحو الذي فسرناها به لغةً وشرعاً مصدرًا وموردًا استقام له معرفة حكمة العبادات وغايتها به، وعلم أنها هي الغاية التي خلقت لها العباد، ولها أرسلت الرّسل، وأنزلت الكتب، وخلقت الجنّة والنّار.

وقد صرّح سبحانه وتعالى بذلك في قوله: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}**، فالعبادة هي التي وجدت لأجلها الخلائق كلها، كما قال تعالى: **{أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى}** أي: مهملاً.

قال الشافعي - رحمه الله - : "لا يُؤمر ولا يُنهى"^(١). وقال غيره: "لا يثاب ولا يعاقب"، وهما تفسيران صحيحان، فإن الثواب والعقاب مترتان على الأمر والنهي، والأمر والنهي هو طلب العبادة وإرادتها.

وحقيقة العبادة: امتثالها. ولهذا قال تعالى: **{وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا}**، وقال تعالى: **{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ}**، وقال تعالى: **{وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ}**، فأخبر الله - تعالى - أنه خلق السموات والأرض بالحق المتضمّن أمره ونهيه وثوابه وعقابه.

فإذا كانت السموات والأرض إنما خلقتنا لهذا وهو غاية الخلق، فكيف يقال: إنه لا غاية له ولا حكمة مقصودة، أو إن ذلك مجرد استئجار العمّال حتى لا يتكدر عليهم الثواب بالمنة، أو مجرد استعداد النفوس للمعارف العقلية وارتياضها لمخالفة العوائد؟!.

وإذا تأمل اللبيب الفرق بين هذه الأقوال، وبين ما دلّ عليه صريح الوحي؛ علم أن الله - تعالى - إنما خلق الخلق لعبادته الجامعة لكامل محبته، مع الخضوع له والانقياد لأمره.

(الشرح)

إن الله ﷻ قد أغنانا عن التهوكات التي خاض فيها الجبرية والقدرية والفلاسفة في بيان هل للعبادة حكمة ومنفعة أم لا، فالأمر جد واضح، فإن ربنا ﷻ يقول في آيات بينات نيرات تذهب الغشاوة عن العينين والوقر عن الأذنين والأكنة عن القلوب يقول الله ﷻ: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}**.

فإن الله تعالى خلقنا لحكمه، خلقنا لنعبده، وقدر المقادير وفرغ من العباد ولكنه أخفى عنا القدر وأظهر لنا الشرع لئتم بذلك الابتلاء ويترتب عليه الثواب والعقاب، فقال سبحانه: **{فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ**

(١) أخرجه الطبري (٣٥٢/١٢).

بِالْحُسْنَى * فَسَنِيْسِرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَعْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيْسِرُهُ لِلْعُسْرَى { [الليل: ٥-
 ١٠] فالله تعالى له الخلق وله الأمر ولا تعارض بين خلقه وأمره، هو الذي خلق وقدر، وهو سبحانه الذي أمر ونهى، ولا يمكن أن يكون الخلق والأمر من الله ثم يقع بينهما تعارض وتناقض، كل من عند الله.
 والله تعالى الذي قدر وقد بين الأسباب، وأقامنا الله **وَعَجَّلَ** في أرضه لنعبده، وأظهر لنا شرعه وأخفى عنا قدره، وأمرنا بعبادته ووعدنا عليها بالثواب، ونهانا عن معصيته ورتب عليها العقاب، فالطريق واضح، والمنهج بين، ولا يهلك على الله إلا هالك.